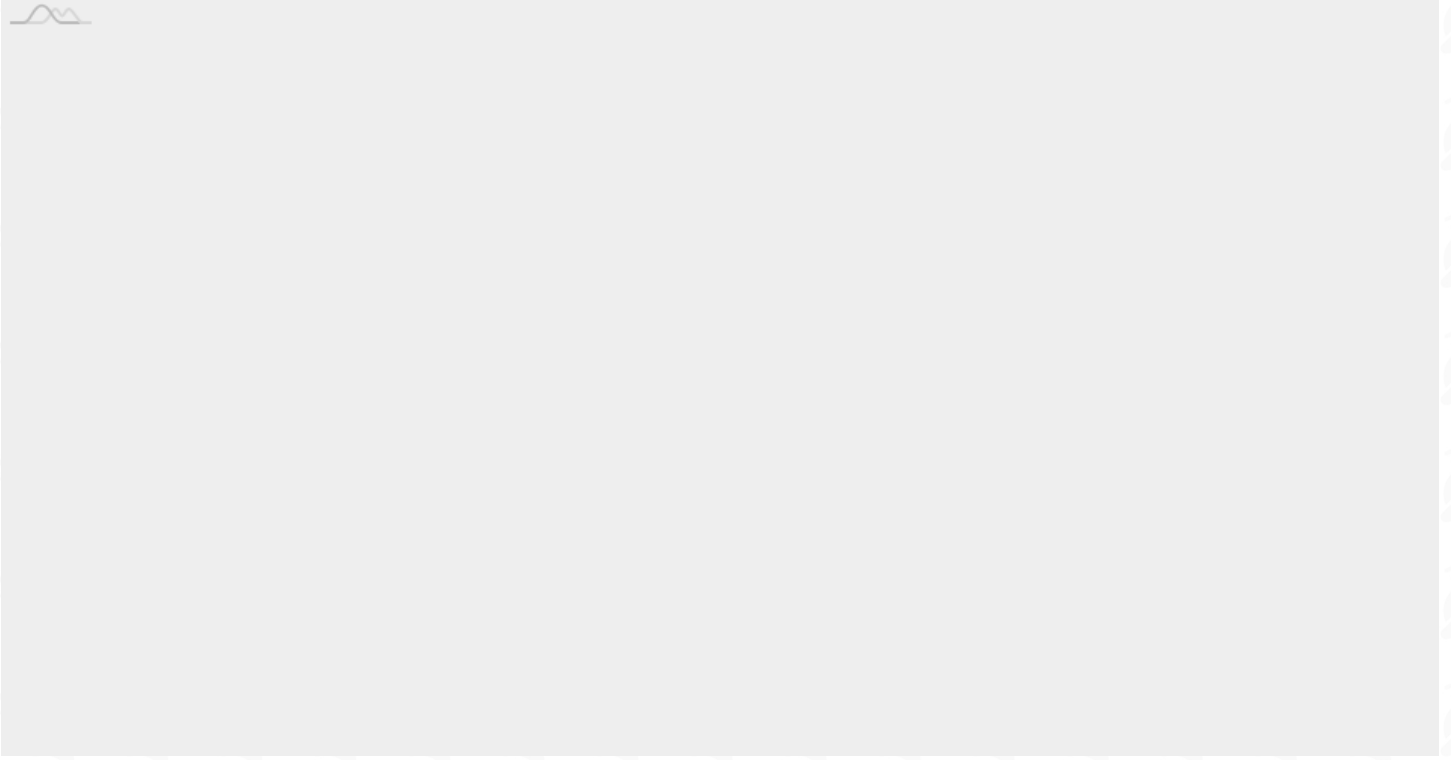


مؤشر

ترجمات





جيزوزاليم بوست: أردوغان يحذر من أن تركيا قد تغادر الاتحاد الأوروبي إذا لزم الأمر

(إقليمي ودولي . جيزوزاليم بوست)

اهتمت صحيفة جيزوزاليم بوست بالرد التركي على تقرير الاتحاد الأوروبي بشأن إمكانية انضمام تركيا للكتلة الأوروبية.

وقالت الصحيفة العبرية إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حذر من أن تركيا قد «تفصل» عن الاتحاد الأوروبي إذا لزم الأمر.

وأدى أردوغان بهذه التصريحات رداً على تقرير البرلمان الأوروبي الأخير حول عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وقال التقرير إن محادثات انضمام تركيا لا يمكن استئنافها في ظل الظروف الحالية ودعا إلى استكشاف علاقات بديلة.

واتهم أردوغان الاتحاد الأوروبي بمحاولة «الانفصال» عن تركيا في استنتاجات التقرير.

وأشارت الصحيفة إلى أن تركيا كانت مرشحة رسمياً للاتحاد الأوروبي منذ 24 عاماً، لكن محادثات الانضمام توقفت بسبب مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وقال أردوغان إنه إذا لزم الأمر، يمكن لتركيا إنهاء علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، مما يشير إلى تصاعد التوترات في عملية العضوية.

واحتوى التقرير على انتقادات قالت تركيا إنها تتضمن مزاعم لا أساس لها من الصحة ولم تتخذ نهجاً استراتيجياً للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.

تايمز أوف إسرائيل: مصر تطلق سراح الإسرائيلي المحتجز لأسابيع بسبب العثور على أعيرة نارية في حقيبته عند المعبر الحدودي

(أممي وعسكري . تايمز أوف إسرائيل)

أبرزت صحف إسرائيلية عدة خبر إطلاق سراح السلطات في مصر لإسرائيلي اعتقلته مصر بعد العثور على أعيرة نارية في حقيبته أثناء دخوله مصر من معبر طابا.

وقالت صحيفة تايمز أوف إسرائيل إن وزارة الخارجية الإسرائيلية أعلنت، السبت، إطلاق سراح رجل إسرائيلي محتجز لدى مصر لعدة أسابيع بعد العثور على أعيرة نارية في حقيبته أثناء سفره إلى شبه جزيرة سيناء.

وبعد إطلاق سراحه، عبر دانيال حاييم إلى إسرائيل، حيث اجتمع مع عائلته في مدينة إيلات الجنوبية.

ونقل بيان لوزارة الخارجية عن وزير الخارجية إيلي كوهين شكره لمصر على إطلاق سراح حاييم وأشاد بعمل الوزارة في هذا الشأن.

وألقت مصر القبض على حاييم، البالغ من العمر 24 عامًا من حولون ويعمل حارسًا أمنيًا، في 26 أغسطس عند معبر طابا بعد العثور على أعيرة نارية في حقيبته، والتي نسي إخراجها من الحقيبة عند مغادرته، وفقًا للصحيفة.

وقد ألقت السلطات المصرية القبض على عديد من الإسرائيليين في الماضي بعد العثور على أعيرة نارية في حقائبهم - عادة ما يكون هؤلاء الشباب قد خرجوا مؤخرًا من الجيش ونسوا تلك الأعيرة النارية في حقائبهم.

ميدل إيست أي: مخاوف من انتشار الأوبئة تتزايد مع تحلل الجثث في المناطق الليبية المنكوبة

(سياسي . ميدل إيست أي)

اهتم موقع ميدل إيست أي بالمخاوف التي أثارها مختصون بشأن إمكانية انتشار الأمراض والأوبئة بسبب المياه غير النظيفة وتحلل الجثث ومحدودية الموارد في المناطق التي ضربتها العاصفة دانيال.

وقال الموقع البريطاني إن عمال الإغاثة والمتطوعين في درنة الليبية أثاروا مخاوف من أن تداعيات الفيضانات المفاجئة التي اجتاحت المدينة قد تؤدي قريبًا إلى انتشار الأوبئة.

وأودت العاصفة دانيال، وهي عاصفة استوائية تسببت في انهيار سدين مما أدى إلى فيضانات، بحياة أكثر من 11300 شخص وتركت 10000 شخص في عداد المفقودين في أقل من أسبوع واحد.

الآن، يخشى الناس على الأرض من أن يؤدي نقص المساعدات الطارئة والتنسيق إلى انتشار الأمراض، والتي يمكن أن تتصاعد بسرعة كبيرة.

بدأ المتطوعون والموظفون الطبيون على الأرض بالفعل في الاستعداد لتفشي المرض، لكنهم يواجهون صعوبات.

ونقل الموقع عن الدكتورة هيفاء الشيري، الموجودة حاليًا في درنة، قولها إن الافتقار إلى الصرف الصحي والقدرة على التعامل مع عدد الجثث قد يكون كارثيًا.

وقالت لـ ميدل إيست أي إن المخاوف من انتشار الأوبئة تتزايد مع تحلل الجثث في المناطق الليبية المنكوبة، موضحة أن من المتوقع أن يحدث وباء بسبب تحلل الجثث على الأرض وتلك التي يجرفها البحر.

وأشارت إلى أن الكارثة قد تعرضت لها مدينة صغيرة جدًا، مما يسهل انتشار الأمراض، والتي في حال عدم القدرة على منعها قد تؤدي إلى عواقب وخيمة.

ولفت الموقع إلى أن منظمة الصحة العالمية وعديد من الوكالات الأخرى حثت السلطات الليبية إلى عدم دفن الضحايا في مقابر جماعية بعد أن وجدت الأمم المتحدة أن أكثر من 1000 قد دفنوا على هذا النحو.

وقال مسؤول منظمة الصحة العالمية كازونوبو كوجيما يوم الجمعة في بيان مشترك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر: «نحث السلطات في المجتمعات التي تأثرت بالمأساة على عدم التسرع في عمليات الدفن الجماعي أو حرق الجثث الجماعية».

وقال البيان إن الدفن يجب أن يحدث في قبور فردية محددة وموثقة.

قال جوين إيمر، كبير مسؤولي الصحة العامة في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في حالات الطوارئ: «إن الاندفاع غير الضروري للتخلص من الجثث في الكوارث أو النزاعات يحرم العائلات من فرصة التعرف على ذويهم مع عدم توفير أي فائدة للصحة العامة».

وأوضح: «تتطلب المعاملة الكريمة للموتى وقتاً مناسباً للتعرف على المتوفى وتشيعه وفقاً للأعراف الثقافية والاجتماعية المحلية».

ذا ناشيونال: مصر ترفع بدلات المعيشة لموظفي الدولة والمتقاعدين وتقدم إعفاءات ضريبية

(اقتصادي . ذا ناشيونال)

اهتم موقع ذا ناشيونال الإماراتي في تقرير أعده حمزة هنداوي بتصريحات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي التي أدلى بها في زيارته لإحدى القرى في محافظة بني سويف.

يبدأ الكاتب تقريره بالإشارة إلى أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أمر، السبت، بدعم مالي إضافي لموظفي الدولة والمتقاعدين، في حزمة سيكون لها تأثير على ملايين المواطنين.

وتأتي هذه الإجراءات قبل أشهر قليلة فقط من توقع أن يسعى الجنرال السابق في الجيش لإعادة انتخابه.

وأعلن السيسي عن تلك الزيادات في تجمع حاشد في بني سويف جنوب العاصمة القاهرة، حضره المئات من المؤيدين المبتهجين في أجواء أشارت إلى إطلاق حملة انتخابية غير رسمية للرئيس.

وبعد الجولة، قدم الرئيس المصري تعازيه لأسر أكثر من 70 من سكان قرية مجاورة لقوا حتفهم في الفيضانات التي سببتها العاصفة دانيال في ليبيا.

الانتخابات المقبلة

وأشار الكاتب إلى أن السيسي لم يذكر بعد ما إذا كان يعتزم السعي لولاية ثالثة في المنصب عند إجراء الانتخابات في أواخر هذا العام أو أوائل عام 2024.

ومع ذلك، يكاد يكون من المؤكد أن الرئيس البالغ من العمر 68 عامًا سيسعى إلى تفويض آخر. وإذا فاز، فقد يطيل ذلك عهده إلى 16 عامًا.

ومدد تعديل على دستور مصر لعام 2014 اقترحه برلمان مؤيد للحكومة بأغلبية ساحقة واعتمد في استفتاء وطني في عام 2019 فترات الرئاسة من أربع إلى ست سنوات، لكنه أبقى على فترتين كحد أقصى يمكن أن يخدمه الرئيس الحالي. ولم تُضمّن ولاية السيسي الأولى التي تبلغ مدتها أربع سنوات في الحد الأقصى لفترتين.

وقال السيسي أمام حشد مبهتهج في تصريحات لم تصل إلى حد الإعلان عن خطط للسعي لإعادة انتخابه: «لن يمنعنا أحد، على الرغم من كل الظروف الصعبة التي نمر بها، من السير في الطريق الذي اخترناه».

وقال الرئيس إن حكومته ستضاعف إلى 600 جنيه مصري بدل تكلفة المعيشة لموظفي الدولة والقطاع العام وكذلك المتقاعدين.

كما رفع سقف الدخل الخاضع للضريبة من 36 ألف جنيهًا (1160 دولارًا أمريكيًا) سنويًا إلى 45 ألف جنيهًا (1451 دولارًا أمريكيًا) وأصدر تعليماته للبنك الزراعي الرئيس المملوك للدولة لاستيعاب المزارعين الذين يواجهون صعوبة في سداد القروض.

الأزمة الاقتصادية

ولفت الكاتب إلى أن الإجراءات تهدف إلى مساعدة المصريين ذوي الدخل المنخفض على التعامل مع الأزمة الاقتصادية في البلاد، والتي من المتوقع أن تكون قضية رئيسة في حملته الانتخابية.

ألقت الحكومة المصرية باللوم على تأثير جائحة فيروس كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار السلع العالمية في تفشي التضخم، الذي سجل 39.7 في المائة في أغسطس.

لكن منتقدي السيسي يقولون إن عبء خدمة الاقتراض المفرط ومليارات الدولارات التي أنفقتها حكومته على المشاريع الوطنية الضخمة كان من الممكن أن تذهب لتحسين قطاعي الصحة والتعليم المتعثرين.

كما أنهم يشيرون إلى مشاركة الجيش على نطاق واسع في النشاط الاقتصادي وتهميش القطاع الخاص باعتبارهما عوامل مساهمة.

ودافع الرئيس السيسي عن تعامله مع الاقتصاد، قائلًا إن هناك حاجة ماسة للمشاريع بعد عقود من الإهمال وأن النشاط الاقتصادي للجيش كان يهدف إلى تسريع وتيرة التنمية.

يقول السيسي إن الاكتظاظ السكاني في مصر هو أكبر عقبة أمام الازدهار الاقتصادي.

وأدت أزمة العملات الأجنبية إلى نقص السلع المستوردة الحيوية، بينما تجد الصناعات المحلية صعوبة في الحصول على المواد وفقدت العملة المحلية حوالي نصف قيمتها.

وقال السيسي يوم السبت «أريد أن أؤكد لكم بكل صدق أنني أقدر حجم المعاناة التي تواجهها العائلات المصرية في مواجهة تكاليف المعيشة».

وأوضح أن أصوات المصريين تصله وأن أحلامهم هي أحلامه. وقال الرئيس الذي ألقى باللوم مرة أخرى على الجائحة والحرب في أوكرانيا في المشاكل الاقتصادية للبلاد «أشعر باحتياجكم وأقدرها».

لكنه قال في ملاحظة تبعث على الأمل: «فقط عدد من الخطوات تفصلنا الآن، بإذن الله، عن انفراجة». ولم يخض في التفاصيل.

الجارديان: سجن منتقد بارز للدولة المصرية لمدة ستة أشهر

(سياسي . الجارديان)

نشرت صحيفة الجارديان تقريراً أعدته روث مايكلسون تناولت فيه الحكم بسجن الناشط البارز هشام قاسم ستة أشهر.

وقالت الصحيفة البريطانية إن محكمة في القاهرة حكمت على ناشر صحيفة سابق ومدافع عن حرية التعبير وناشط حقوقي بالسجن ستة أشهر في محاكمة قال مراقبون إنها تشكل هجوماً على منتقد بارز للدولة المصرية.

وونقلت الصحيفة عن المتحدث باسم التيار الحر، الذي يرأسه قاسم، في وقت سابق إن حكم السيسي يمثل «خطراً شديداً على السياسة والمستقبل الاقتصادي لبلادنا».

وقالت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إن الاتهامات الموجهة لقاسم كانت محاولة لاستهدافه بسبب «نشاطه السياسي واستخدام حقه في التعبير عن رأيه». وقالت المنظمة إن اتهامات مماثلة بالسب وإزعاج المسؤولين العموميين تُستخدم كثيراً «ذريعة لاستهداف المعارضين السياسيين والكتاب والصحفيين ومنشئي المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي».

نقطة تحول

وقالت الصحيفة إن اعتقال قاسم، بحسب ناشط حقوقي مصري بارز طلب عدم الكشف عن هويته من أجل سلامته، يُمثل نقطة تحول.

وقال: «إنهم يحاولون أن يجعلوا منه عبرة. وتظهر هذه الاتهامات نية النظام في إسكات هشام قاسم وأن يكون عبرة لمن يجرؤ على رفع صوته ضد السيسي».

وأضاف أن دور قاسم في نشر «المصري اليوم»، أحد المصادر الإعلامية الخاصة الوحيدة في مصر عندما تأسست عام 2004، كان «تغيير لقواعد اللعبة».

وأوضح أن تلك الصحيفة في ذلك الوقت كانت شريان الحياة لحرية التعبير، وغيّرت الطريقة التي ننظر بها إلى

الأشياء، مضيئاً أن قاسم غير قواعد اللعبة أيضاً، وهذا هو سبب استهدافه، ولا يريدون أن يحدث هذا مرة أخرى.

وأشارت الصحيفة إلى أن السيسي ومنذ وصوله إلى السلطة في انقلاب عسكري عام 2013 قاد حملة قمع ضد جميع أشكال المعارضة السياسية وحرية التعبير، مستهدفاً خصومه في كل مجال من مجالات الحياة العامة.

وعلى الرغم من القلق المتزايد بشأن سجل مصر في مجال حقوق الإنسان، اختارت الولايات المتحدة حجب 85 مليون دولار من المساعدات العسكرية لمصر الأسبوع الماضي بسبب مخاوف إنسانية، وهو أقل بكثير من المبلغ المحتجز في السنوات السابقة.

وتتوقع الصحيفة ان يترشح السيسي لولاية ثالثة العام المقبل، إن لم يكن قبل ذلك، في انتخابات تُعد نتائجها محسومة لصالح السيسي قبل الإدلاء بأي اقتراع.

وأعرب النشطاء والنقاد على حد سواء عن قلقهم من أن الحكم على قاسم يمثل الضربة الأولى فيما يمكن أن يكون حملة استمرت لأشهر من الضغط الإضافي حتى على النقاد المعتدلين قبل الانتخابات.

وقال الناشط الحقوقي «نتوقع تكثيفا قبل الانتخابات».

ومع ذلك، أضاف أن عدم اكتراث المجتمع الدولي بقضية هشام قاسم، اعتبرته الحكومة ضوئاً أخضر. وهذا أمر خطير للغاية.

من جانبها قالت صحيفة وول ستريت جورنال إن سجن هشام قاسم يأتي وسط محاولة حكومة السيسي إسكات النقاد المؤثرين قبل انتخابات العام المقبل

وأضافت أن سجن قاسم سيزيد من تقييد حرية التعبير والمعارضة في البلاد.

ومن المتوقع أن تمنح الانتخابات السيسي ولاية أخرى مدتها 6 سنوات، على الرغم من أن شخصيات المعارضة واجهت قيوداً متزايدة قبل التصويت.

أسوشيتد برس: محكمة مصرية تحكم على معارض بالسجن 6 أشهر في قضية أدانتها جماعات حقوقية

(اقتصادي . أسوشيتد برس)

اهتمت وكالة أسوشيتد برس في تقرير نشرته عدة صحف أجنبية بينهم ديلي ميل بالحكم الذي أصدرته محكمة مصرية السبت بحبس الناشط البارز هشام قاسم ستة أشهر.

وقالت الوكالة الأمريكية إن محكمة مصرية حكمت يوم السبت على منتقد شرس للحكومة بالسجن ستة أشهر بتهم نشأت عن خلاف عبر الإنترنت مع وزير سابق وشخصية معارضة. وأثارت القضية إدانة جماعات حقوقية وجددت الاهتمام العالمي بسجل مصر السيئ في مجال حقوق الإنسان.

وأشارت الوكالة إلى أن هشام قاسم، وهو مسؤول بارز في التيار الحر، وهو ائتلاف من أحزاب ليبرالية في الغالب، أدين بالسب والاعتداء اللفظي على ضابط شرطة، بحسب حسام بهجت، رئيس المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، التي تمثل قاسم أمام المحكمة.

وقال بهجت إن المحكمة في القاهرة فرضت أيضا غرامة على قاسم 20 ألف جنيه مصري. وحكم السبت قابل للاستئناف أمام محكمة أعلى.

قاسم، الذي أدار عقود سلسلة من المنافذ الإخبارية التي ساعدت في الحفاظ على جيوب حية من الصحافة الحرة المستقلة في البلاد، اعتقل في أغسطس بعد أن استجوبه المضطهدون بشأن اتهامات وجهها إليه كمال أبو عيطة، وزير العمل السابق.

في البداية، أمر المضطهدون بالإفراج عن قاسم بشرط دفع كفالة قدرها 5000 جنيه مصري. لكن قاسم رفض الدفع واقتيد إلى مركز للشرطة في القاهرة، حيث زعم أنه اعتدى لفظياً على ضباط الشرطة.

ورفض قاسم ومحاموه الاتهامات.

انتقادات حقوقية

ولفتت الوكالة إلى أن عديداً من الجماعات الحقوقية انتقدت اعتقال ومحاكمة قاسم، بما في ذلك منظمة العفو الدولية، التي قالت إن الاتهامات ذات دوافع سياسية.

شنت مصر، الحليف المقرب للولايات المتحدة، حملة واسعة النطاق على المعارضة على مدى العقد الماضي، وسجنت آلاف الأشخاص. معظم المسجونين من أنصار الرئيس الإسلامي السابق محمد مرسي، لكن حملة القمع اجتاحت أيضاً نشطاء علمانيين بارزين.

تعرض سجل مصر في مجال حقوق الإنسان لتدقيق دولي متزايد قبل الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في فبراير. وتحاول الحكومة تحسين صورتها، لكن اعتقالات قاسم ونشطاء آخرين أثبتت أنها ضربة للجهود التي استمرت 18 شهراً.

في الأشهر الأخيرة، سمحت مصر ببعض الانتقادات لسياساتها وسط أزمة اقتصادية خانقة ودعوات متزايدة للإصلاح السياسي قبل الانتخابات الرئاسية لعام 2024. وأطلقت الحكومة منتدى للحوار مع أحزاب المعارضة ونشطاء حقوقيين لتعزيز سجلها في مجال حقوق الإنسان وتقديم توصيات للحكومة حول كيفية معالجة أزماتها المتعددة.

كما أصدرت الحكومة عفواً عن عديد من المعتقلين البارزين خلال الأشهر الماضية. وعلى رأسهم باتريك زكي، المدافع البارز عن حقوق الإنسان، وأحمد دومة، أحد النشطاء المصريين الذين يقفون وراء انتفاضة 2011 المناهضة للحكومة التي كانت جزءاً من الربيع العربي.

ومع ذلك، قالت إدارة بايدن يوم الخميس إن سجل مصر الضعيف في مجال حقوق الإنسان لم يتحسن، لكن واشنطن لن تحجب القدر نفسه من المساعدات العسكرية كما فعلت في عام 2022.

